تَخْرِيجُ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ (قَاعِدَةُ يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ) نَمُوذَجاً

بَحثٌ مُستَلٌّ مِن رسالةِ الماجستير بعنوان:

تَخْرِيجُ الْفُرُوعِ الْفِقْهِيَّةِ عَلَى الْقُرُوعِ النَّحْوِيَّةِ مِنْ خِلَالِ كِتَابَيِ الْوَكَبِ الدُّرِّيّ لِلْإِسْنَوِيِّ ت٧٧٢ هـ وَزِينَةِ الْعَرَائِسِ لِابْنِ الْمِبْرَدِ ت ٩٠٩هـ

دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ مُوَازِنَةٌ

إعداد الدارس

عبدالباقي فؤاد محمد عبد الباقي

طالب ماجستير بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم جامعة الفيوم

لجنة الإشراف العلمي:

اسم المرحوم	
أ.د. إبراهيم جميل محمد إبراهيم	**د/ محمود أحمد إبراهيم عمر**
أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية	أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد بالكلية

المشرف الرئيس

أ.د. منيرة محمد علي حجازي

أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد بالكلية

(مشرفًا مشاركًا)

الملخص

تُعدُّ قاعدة الاغتفار في الثواني من القواعد المهمة المستخدمة ضمن قواعد التوجيه والاستدلال، وهي جزء أصيل من أصول النحو، وليس المقصود بالأصول هنا أدلة علم النحو بل المقصود القواعد الكلية التي أُخذت عن كلام العرب الفصحاء واستنبطها النحاة من كلامهم، فقد استخدمها الكثير من النحاة وإن اختلفت ألفاظها بينهم لكنَّ المقصود من القاعدة واحد، وذكرها ابن هشام ضمن إحدى عشرة قاعدة كلية يتخرَّجُ عليها – بقوله – ما لا ينحصر من الصور الجزئية؛ لذا اعتمد عليها النحاة في تخريج الكثير من المسائل النحوية، وطبقوها على كثير من أبواب النحو كالتوابع وغيرها، وتعد العلاقة بين الثواني والأوائل كعلاقة الفرع بالأصل، فالأصل أوَّل وله ضوابط خاصة ثابتة لا تتغير، ويتبعه الفرع فيها إلا أنه قد يُغتفَر فيه ما لا يُغتفَر في الأصل، ومن أبرز تطبيقات هذه القاعدة:

- مجرور "رُبَّ" لا يكون إلا نكرة، ويجوز العطف بالمعرفة على مجرورها.
- العطف على المبتدأ إذا كان الخبر مقترناً بالفاء.
- اسم الفاعل المعرف بـــ"أل" تجوز إضافته إلى ما فيه "أل".
- حذف الفاء الرابطة من جملة جواب الشرط.
- عطف الفعل الماضي على الفعل المضارع الواقع جواباً لجملة الشرط.
- وقوع الضمير المرفوع موقع المنصوب أو المجرور.
- وقوع الاسم الظاهر موقع الضمير في جملة الصلة.

وهناك الكثير من المسائل النحوية التي تشرَّبت هذه القاعدة الكلية وتخرَّجت عليها، مما جعل النحاة يستخدمونها في التعليل لآرائهم واختياراتهم.

الكلمات المفتاحية:

قاعدة الاغتفار، قواعد التوجيه والاستدلال، علاقة الثواني بالأوائل.

Abstract

'Permissibility in the Subsequent' is one of the important rules used within the rules of guidance and reasoning, and it is an integral part of the principles of grammar. What is meant by the principles here is not evidence of the science of grammar, but rather the general rules that were taken from the speech of the eloquent Arabs and deduced by grammarians from their speech. Many grammarians have used them, even if they differ in its wording, but the meaning of the rule is the same, as Ibn Hisham mentioned that among eleven general rules that include - in his words - countless partial forms. Therefore, grammarians relied on it in developing many grammatical issues, and applied it to many sections of grammar, such as subordinates and others. The relationship between the second and the first is like the relationship of the branch to the origin. The origin is first and has special, fixed standards that do not change, and the branch follows it, except that it may allow some permissibility which is lacked in the case of the origin. The followings are the most prominent applications of this rule:

- The genitive case “Lord” can only be an indefinite noun, and it is permissible to connect it with knowledge to its genitive case.
- Conjunction with the subject if the predicate is associated with the *fa*'.
- The active participle defined by “Al” may be added to something that contains “Al.”

- Deleting the linking fa’ from the conditional answer sentence.
- The conjunction of the past tense with the present tense action in response to the conditional sentence.
- The nominative pronoun takes place in the accusative or genitive case.
- The apparent noun falls in the place of the pronoun in the relative sentence.

There are many grammatical issues that have been absorbed and developed from this general rule, which has made grammarians use it to explain their opinions and choices.

Keywords: ‘Permissibility in the Subsequent' - rules of guidance and reasoning -The relationship between the second and the first.

مقدمة البحث

الحمد لله رب العاملين، الهادي إلى الصراط المبين، والصلاة والسلام على أشرف خلقه أجمعين سيدنا محمد بن عبدالله الأمين صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين وبعد:

اهتم الحذَّاق من النحاة بإيضاح الفوارق البسيطة والخفية بين الأحكام النحوية وتطبيقها على الباب الواحد من أبواب النحو، وذِكْر الفوارق بين جزئيات القاعدة الواحدة، وبيان أثر هذه الفوارق والاختلافات، كما هو الحال عند اللغويين من إيضاح الفوارق بين المترادفات، ومن هنا نشأت بعض القواعد التي من شأنها بيان هذه الفوارق، ومنها قاعدة " يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل " التي طبقها النحاة على كثير من أبواب النحو كالتوابع وغيرها؛ "لذا جاز قولنا: يا هذا الرجل، و لم يجز يا الرجل"[1] لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل، فقد جاز في نعت المنادى وهو ثانٍ ما لا يجوز في المنادى نفسه وهو أول.

أسباب اختيار البحث

إن كثيراً من القضايا النحوية نتجت بسبب تدقيق النحاة وحبهم لتفسير المسائل النحوية المختلفة التي تقع تحت الباب الواحد أو القاعدة الواحدة، ومن ثمار هذا التدقيق المحمود القاعدة التي بين أيدينا، والتي جعلتني أقف مشدوهاً أمامها، مشيداً بما بذله النحاة الأوائل من عناء لإرساء قواعد العربية غير مكتفين بإظهارها وشرحها فقط، لكن اجتهدوا في إيضاح الفوارق الخفية التي تؤثر على مسائل النحو، فاخترت الحديث عنها لما لها من أهمية كبيرة ومما يدل على أهميتها أنها ينبني عليها الكثير من الفروع الفقهية.

ومن أسباب اختيار هذا البحث أيضاً ما يلي:

١- كثرة اعتماد النحاة على هذه القاعدة في كثير من المسائل النحوية.

٢- مرونة القاعدة إذ يمكن تطبيقها على القواعد النحوية المختلفة.

٣- إغناء هذه القاعدة عن كثير من التقديرات عند كثير من النحويين لإثبات صحة بعض ما جاء من كلام العرب، مثل: رُبَّ رجلٍ وابنِه، قال ابن مالك: "لا يشترط في صحة العطف ووقوع المعطوف موقع المعطوف عليه، قال: يجوز رب رجل وابنه وإن لم تصلح مباشرة "رب لابنه" لأنه بمعنى رب من رجل، لأن رب لا تدخل على معرفة"[٢] فقدروه هنا بحرف جر، ولو قيل لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل لكفى.

خطة البحث

بدأت هذا البحث بمقدمة توضح الهدف منه وأسباب اختياره ثم عرَّفت بالقاعدة ومثلت لها بذكر بعض تطبيقاتها على مسائل النحو، ثم ختمته بأهم ما توصلت إليه وذيلته بالمراجع والحواشي.

والله ولي التوفيق.

أولاً: التعريف بقاعدة "يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل"

ذُكرت هذه القاعدة عند النحاة باسم "يُغتَفرُ في الثَّواني مَا لَا يُغتَفرُ في الأَوائِل" وممن ذكرها بهذا اللفظ ابنُ هشام الأنصاري[٣]، والخضري[٤]، والصبان[٥]، ووردت بألفاظ أخر كـــ"يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع"[٦]، وعند الجزولي، والسيوطي[٧] "يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع"[٨] وعند الرضي والسيوطي[٩] "يُحتمل في التابع ما لا يُحتمل في المتبوع" وعند ابن هشام والأزهري " رب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً "[١٠]

وعلَّل ابن النحاس اغتفار الثواني بقوله:" فجاز التوسع في ثاني الأمر، بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر، فإنَّا حينئذٍ لا نعطي الموضع شيئاً مما يستحقه"[١١]، والتوسع في الثواني لا يؤثر على الأوائل في شيء وإلا ما قصدوها بالاغتفار؛ ولذا "يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل، ولذلك جاز (يا هذا الرجل) ولم يجز (يا الرجل)"[١٢]

ومن جملة ألفاظ القاعدة السابقة فإنَّ معنى يُغتفَر: أي يُتجاوَز ويُتساهَل ويُتسامَح، والثواني يُقصد بها ما كانت تابعة لما قبلها، وهي فرع عنه شاركته في الحكم الإعرابي وهي المنوط بها الاهتمام في القاعدة إذ يجوز فيها ما لا يجوز فيما تفرعت عنه، أما الأوائل فهي المتبوعات التي تفرعت عنها الثواني، ولا يُغتفَر فيها ما لا يُغتفَر في الثواني؛ لأنَّ الأوائل هي الأصل وهي المقصودة في الحكم أصلاً.

ثانياً: تطبيقات القاعدة على مسائل النحو

طبق النحاة هذه القاعدة على كثير من المسائل النحوية أذكر منها ما يلي:

- **مجرور "رُبَّ" لا يكون إلا نكرة، ويجوز العطف بالمعرفة على مجرورها.**

"رُبَّ" حرف جر عند البصريين[١٣]، واسم عند الكوفيين.[١٤]

ومجرور "رُبَّ" قسمان[١٥]، الأول: ظاهر ولا بد أن يكون نكرة موصوف، سواءٌ كانت الصفة مفردة أو جملة، نحو: رُبَّ رجلٍ عاقلٍ، فمجرورها وقع موصوفاً بمفرد،

ومثل: رُبَّ رجلٍ أكرمته، فوقع مجرورها موصوفاً بجملة فعلية هي "أكرمته" في محل جر نعت لرجل، ومثل: رُبَّ رجلٍ علمُه غزيرٌ، حيث وُصِفَ مجرور "رب" النكرة بجملة اسمية في محل جر، قال ابن هشام:"وتنفرد "رُبَّ" بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهراً"(١٦)، ويقصد بتصديرها أن تكون لها الصدارة في الجملة التي وقعت فيها، وأجاز بعض النحويين أن يكون مجرورها معرفة واستشهد بقول الشاعر(١٧)

رُبَّمَا الجامِلُ المُؤَبَّل فِيهِمُ ... وعناجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ

والشاهد فيه مجيء ما زائدة كفَّت "رُبَّ" عن العمل،فدخلت على الجملة الاسمية، وتُعرب "الجامل" مبتدأ مرفوع، وهو شاذ عند سيبويه لأن "رُبَّ" عنده تدخل على الفعل الماضي، وقيل: "إن صحَّت الرواية حُمِل على زيادة أل"(١٨)

واختلفوا في وصف مجرورها(١٩)، فذهب جماعة إلى وجوب وصف مجرورها الظاهر، وعلَّلوا "أن المراد التقليل وكون النكرة موصوفة أبلغ في التقليل"(٢٠)، وذهب آخرون إلى أنه لا يلزم، وعلُّلوا لرأيهم بالسماع، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل" وأما كون ذلك لازماً لا يوجد غيرُه، فليس بصحيح."(٢١)

واستشهد بقول أم معاوية(٢٢):

يا رُبَّ قائلةٍ غَدًا ... يَا لَهْفَ أُمّ مُعَاوِيَةْ

والشاهد مجيء مجرور رب غير موصوف، ورُدَّ عليه بأن الموصوف محذوف لفهم المعنى، وتقديره رُبَّ امرأةٍ قائلةٍ، وأرى أنه يجوز وصف مجرورها إن كان ظاهراً – أي ليس واجباً – لما سُمِع عن العرب نثرًا وشعرًا، حيث ورد عنهم ما وصف مجرورها وورد أيضا بغير وصفه، وكلاهما حُجةٌ ولو كان قليلاً أو شاذًّا.

إذا كان مجرور "رُبَّ" ضميراً(٢٣) فلا بد أن يأتي بعده نكرةٌ منصوبةٌ تفسره، نحو: رُبَّه رجلاً، والضمير بعدها يأتي على لفظ واحد لا يتغير وهو الهاء، وإن كان المفسر بعدها مذكراً أو مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً، فالهاء ثابتةٌ لا تتغير، فنقول: رُبَّه

رجلاً، ورُبَّه امرأةً، وربَّه رجلين، ورُبَّه رجالاً، ورُبَّه نساءً، هذا مذهب البصريين، أما الكوفيون[٢٤] فيرون مطابقة الضمير للتمييز نوعاً وعدداً، نحو: رُبَّه رجلاً، و رُبَّها امرأةً، و رُبَّهما رجلين، ورُبَّهم رجالاً، و رُبَّهنَّ نساءً، واختلفوا في الضمير المجرور "برُبَّ"، فذهب الفارسي[٢٥] وكثير من النحاة إلى أنه معرفة جرى مجرى النكرة لأنه أشبهها في أنه غير مُعيَّن، وذهب آخرون إلى أنه نكرة، وبه قال الزمخشري[٢٦] وسماه التنكير، واختاره أيضا بن عصفور.[٢٧]

وقد يُعطف على مجرور "رُبَّ" مضافٌ إلى ضميرِه، نحو: رُبَّ رجلٍ وأخيه، فإذا كان ضمير رُبَّ نكرة فكيف يعطف عليه مضاف لضمير؟ فيكون قد عطف على النكرة بمعرفة، وقد علَّل المرادي لذلك فقال: "إنما اغتُفر ذلك في المعطوف لأنها لا تباشره، وقيل: شرط ذلك أن يكون العطف بالواو"[٢٨]، وعلَّل ناظرُ الجيش لذلك أيضاً، فقال: "هو بالحقيقة فرع قولنا: رُبَّه رجلاً؛ لأنه قد ثبت أن الضمير في "رُبَّه" نكرة لكونه مجهولاً مفسراً بنكرة، ولا شكَّ أن الضمير في: "وأخيه" من: رُبَّ رجلٍ وأخيه ضمير نكرة فهو نكرة أيضاً فلم تخرج "رُبَّ" عن كونها داخلة على نكرة"[٢٩] وأرى جواز العطف على مجرورها بمضاف إلى ضمير إضافة إلى رأي ناظر الجيش فإنَّ ضمير النكرة نكرةٌ كما قال سيبويه: " وأما رُبَّ رجلٍ وأخيه منطلقَين، ففيها قبحٌ حتى تقول: وأخٍ له. والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن قوله وأخيه في موضع نكرة، لأن المعنى إنما هو وأخٍ له فإن قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة؟ فإنك قائلٌ: إلى معرفة، ولكنها أجريت مُجرى النكرة، كما أنَّ "مثلك" مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة، وتقع مواقعَها."[٣٠]

- العطف على المبتدأ إذا كان الخبر مقترناً بالفاء

مثل قوله تعالى: " وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ"[31]

فقوله تعالى " وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ" في إعرابها وجهان:

الأول: العطف على اللائي الأولى وما بينهما خبر.

الثاني: إعراب "اللائي" مبتدأ وخبره محذوف مقدَّر.

واختار الصبان الوجه الأول وأشكل بعضهم عليه ذلك لاقتران الخبر بالفاء " والخبر المقترن بالفاء يجب تأخيره لتنزله من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط"[٣٢] وعلَّل اختياره للوجه الأول بقوله: " ولا يرد عندي اقتران الخبر بالفاء؛ لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

- اسم الفاعل المعرف بـ"أل" تجوز إضافته إلى ما فيه "أل"

تجوز إضافة اسم الفاعل العامل إلى معموله في صورتين:

"إحداهما: أن يكون اسم الفاعل مجرداً من الألف واللام ومعموله ظاهرٌ متصلٌ باسم الفاعل، أي غير مفصول بينهما بشيء، نحو: زيدٌ مكرمٌ عمروٍ

الثانية: أن يكون اسم الفاعل مقروناً بالألف واللام، وهو مثنًّى أو مجموع على حدِّه، نحو: هذان الضاربا زيدٍ، وهؤلاء المكرمو عمروٍ، أو يكون المعمول معرفاً بالألف واللام، أو مضافاً إلى معرفً بهما، أو إلى ضمير معرَّفٍ بهما، نحو هذا الضاربُ الرجلَ، والمكرمُ غلامَ الرجلِ، والرجلُ أنت الضاربُ غلامه"[٣٣]، وإذا كان اسم الفاعل مقروناً "بأل" ومعموله خالياً منها فلا يجوز إلا النصب، نحو: هذا الضاربُ زيداً والفاعل خيراً والمكرم ضيفاً، قال ابن أبي الربيع: "فإن كان منصوبه بغير ألف ولام، ولا مضافاً، ولا مضافاً إلى ما فيه الألف واللام لم يجز فيه إلا النصب، نحو: هذا الضاربُ زيداً"[٣٤]، وإذا كان معموله مضافاً إلى ما فيه"أل" فيجوز فيه النصب والجر، نحو هذا الضاربُ الرجلِ أو الرجلَ، وقال ابن أبي الربيع في الملخص: "وإن كان بالألف واللام، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام جاز لك مع النصب الخفض بالإضافة، مع التشبيه بالحسن الوجه، فتقول هذا الضاربُ الرجل، وهو القاتل غلام الرجل، بالنصب والخفض"[٣٥]، وإذا عطف على معمول اسم الفاعل المعرف بأل فيجوز في المعطوف النصب ويجوز الجر، وذلك مثل هذا الضاربُ الرجلَ وزيدٍ، أو

وزيداً، وقد أجاز سيبويه الجر على اللفظ والنصب على الموضع مستشهداً بما سمع عن العرب، فقال: "ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله: هو الضاربُ زيداً والرجلَ، لا يكون فيه إلا النصبُ؛ لأنه عمل فيهما عمل المُنَوَّن، ولا يكون: هو الضاربُ عمروٍ، كما لا يكون: هو الحسنُ وجهٍ، ومن قال: هذا الضاربُ الرجلِ، قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله، ومن ذلك إنشادُ بعض العرب قول الأعشى:[٣٦]

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذاً تُزَجّي بينها أطفالَها"[٣٧]

والشاهد عطف "عبدها" على "المائة"، وقصدُه أنَّ المعطوف على ما فيه "أل" يكون بمنزلة الجر، وقوَّى الرضيُّ مذهبَ سيبويه بأن التابع قد يحتمل ما لا يحتمل المتبوع وعلَّل لذلك بقوله: "لأن الفتح فيه ليس بظاهر، بل يظهر بالتقدير"[٣٨]، وضعَّف مذهبَ سيبويه ناظرُ الجيش حيث قال: "وليس لما أجازه سيبويه مسوّغ، إلا أن يقال: يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل"[٣٩]، حيث يرى أن هذه الحُجة ليست كافية لتجيز الجر، وقال ابن عصفور: "إن المبرد خالف سيبويه ولا يرى فيه إلا النصب" لا يجوز في قولك: هذا الضاربُ الرجلِ وعمراً إلا نصب المعطوف على موضع المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه، هذا مذهب أبي العباس المبرد"[٤٠]

وأرى صحة ما ذهب إليه سيبويه في جواز إضافة اسم الفاعل المعرف بـــ"أل" إلى ما فيه "أل" وجواز نصبه أو جره ن نحو جاء الضاربُ الرجلِ أو الرجلَ، وكذلك تابع المضاف إليه غير المقترن "بأل" يجوز نصبه ويجوز جره نحو: جاء الضارب الرجلِ وزيدٍ أو وزيداً، ورجحت رأيه لوجهين، الأول، أنه سُمع عن العرب شعراً ونثراً واحتج به سيبويه، والثاني: تطبيق القاعدة المذكورة أغنى عن شروط وافتراضات قد تنشىء خلافاً في قبولها ورفضها.

- عطف الفعل الماضي على الفعل المضارع الواقع جواباً لجملة الشرط

يجوز عطف الفعل الماضي على جواب الشرط المضارع؛ لأن أداة الشرط تخلِّص المضي إلى الاستقبال، قال المبرد: " وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على

معنى المستقبلة؛ لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع "[٤١] نحو: إن قمتَ قمتُ، ومثال القاعدة قوله تعالى: " إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ "[٤٢]، فوقع الفعل الماضي "فظلت" معطوفاً على الفعل المضارع " نترل" بالفاء وإنما وقع ذلك لجواز وقوع الماضي في الجزاء دالًّا على الاستقبال، فلو كان الكلام إن شئنا نزَّلنا ما اختلف عن إن نشأ نزَّلنا، وذهب الزجاج إلى أنَّ "فظلَّت" بمعنى يظلُّ فقال: " معناه فتظل أعناقهم؛ لأنَّ الجزاء يقع فيه لفظ الماضي في معنى المستقبل"[٤٣] وعلل ابن عاشور وقوع الماضي معطوفًا على المضارع " على أنَّ المعطوفات يُتَّسع فيها ما لا يُتَّسع في المعطوف عليه لقاعدة يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل"[٤٤]

وإجمالًا فإنَّ الفعل الماضي يدل على الحال أو الاستقبال بشروط وفي مواطن خاصة، قال ابن مالك: " ويتصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلب"[٤٥] فيدل الماضي على الحال بالإنشاء غير الطلبي ، ويدل على الاستقبال بالإنشاء الطلبي، والإنشاء لغةً[٤٦]: مَصْدرُ أَنْشَأَ أي ابتدَأَ، واصطلاحًا: يُعَبَّرُ به عن "إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود نحو التزويج بزوجت والتطليق بطلقت ويُقصد به إيقاع معاني الأفعال حال النطق بها"[٤٧] أي تغيير زمن الفعل مع بقاء معناه، فيدلُّ الماضي على الحال بالإنشاء، نحو: "أقسمتُ لأضربنَّ زيدًا، وألفاظ العقود، نحو: زوجت وقبلت واشتريت"[٤٨]، وينصرف الماضي إلى المستقبل "إذا دلَّ على طلب نحو: غفر الله لي ونصر المسلمين، وعزمت عليك إلَّا فَعَلْتَ ولَمَّا فَعَلْتَ، واتَّقى اللهَ امرؤٌ فعَلَ خيراً يُثَبْ عليه"[٤٩]، فقوله: غفر ونصر للدعاء، وإلَّا فَعَلْتَ ولَمَّا فَعَلْتَ بمعنى إلا أن تفعل، واتقى بمعنى الأمر ليتَّقِ، وينصرف إلى الاستقبال بالوعد، وبعطفه على ما عُلِم استقباله، وبنفيه بـــــ(لا) و(إن) بعد القسم، نحو قوله تعالى: "إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ"[٥٠]، وقوله تعالى: " يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ"[٥١]، فانصرف في الآية الأولى بالوعد وفي الثانية بالعطف وينصرف إلى الاستقبال بعد القسم بالنفي

بـــ(لا) وبعد النفي بـــــ(إن)، نحو قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا"(٥٢)، أي والله لئن زالتا ما يمسكهما، واعترض أبو حيان بقوله: "وذَكَر ابنُ مالك أنَّه ينصرف إلى الاستقبال في القسم بدخول (لا) و (أن) عليه، ومثَّل بما لا دليل فيه على مدعاه"(٥٣)، وردَّه ناظر الجيش "بأن المصنف قد صرَّح في باب القسم أن ذلك جائز فإنه قال حين ذكر: "ما" و"لا" و"إنْ": إنَّ المنفي بها في القسم لا يتغير عمَّا كان عليه دون قسم إلا إن كان فعلًا موضوعًا للمضي فقد يتجدد له الانصراف إلى معنى الاستقبال"(٥٤)

أوضح "ابن يعيش أنَّ " الشرط إنما يكون بالمستقبل؛ لأنّ معنى تعليق الشيء على شرطٍ إنّما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود؛ ولا يكون هذا المعنى فيما مضى"(٥٥) ويرى ابن جني أنَّ " حديث الشرط في نحو: "إن قمتَ قمتُ؛ جئت فيه بلفظ الماضي الواجب؛ تحقيقًا للأمر وتثبيتًا له؛ أي إنَّ هذا الوعد مَوْفِيٌ به لا محالة؛ كما أنَّ الماضي واجب ثابت لا محالة "(٥٦)؛ فعبّر عن المضارع " المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه؛ حتى كأنَّ هذا قد وقع واستقر لا أنه متوقع مترقب "(٥٧) ويذكر ابن يعيش أنّ "إن" أَمِّ هذا الباب ... وحقُّ "إن" الجزائية أن يليها المستقبل من الأفعال؛ لأنك تشترط فيما يأتي أن يقع شيء لوقوع غيره؛ فإن وليها فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال "(٥٨) فـــــ"إن الشرطية تجعل زمن الماضي مستقبلًا شرطًا أو جوابًا؛ "لأنَّ جميع أدوات الشرط الجازمة؛ تجعل زمن الماضي الواقع فعل شرط أو جواب شرط مستقبلًا خالصًا"(٥٩)

ومن القرائن التي تصرف الماضي إلى الاستقبال: أدوات الشرط مثل: إنْ قام زيد قام عمرو، وقد يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين لفظًا ويدلان على الاستقبال، نحو قوله تعالى: " إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ "(٦٠) وهو ما يساوي في المعنى كونهما مضارعين، أي إنْ تحسنوا تحسنوا لأنفسكم.

ومن القرائن أيضًا "لو الشرطية" التي بمعنى (إنْ) وهي للتعليق في المستقبل؛ نحو قوله تعالى: "لِيُظْهِرَهُ على الدين كله ولو كره المُشرِكُونَ"(٦١) وقوله أيضا: "وَلْيَخْشَ الذين لو تَرَكُوا من خَلَفِهِمْ ذُرِيةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِم"(٦٢) فصيغة الماضي في "كره، وتركوا" تدل على المستقبل؛ لأنها تقع في سياق الشرط بعد "لو" فـــــ"لو" صَرَفَت الماضي إلى معنى الاستقبال."(٦٣) وكذا الحال في الأمثلة التي تكون فيها صيغة الماضي في جملة الشرط؛ بعد أداة من أدوات الشرط الأخرى مثل: "أي"؛ و"أين"، و"متى" و"أيان" و"كيف" و"أنَّى" وسائر الأدوات.

- وقوع الضمير المرفوع موقع المنصوب أو المجرور

يقع الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب أو المجرور، وذلك في مثل قوله تعالى: " إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"(٦٤)، اختلفت أقوال النحاة في الضمير "أنت" ومنها أنه توكيد لكاف الخطاب الواقع اسماً لـــ"إنَّ" وبذلك يكون الضمير (أنت) "منصوبًا على المحل"(٦٥) والتوكيد تابع للمؤكَّد في الحكم الإعرابي رفعًا أو نصبًا أو جرًا، والمؤكَّد هنا كاف الخطاب وهو من ضمائر النصب ويعرب اسمًا لـــ"إنَّ"، أما "أنت" فمن ضمائر الرفع ولا يجوز دخول "إنَّ" عليه فكيف يكون توكيدًا لضمير نصب، فأجاب أبو البركات الأنباري بأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، فقال: " وأُجريت "أنت" توكيدًا للكاف المنصوبة بـــ"إنَّ"، وإن لم يجز دخول "إنَّ" على "أنت"؛ لأن "أنت" صارت تابعة، وقد يكون للتابع ما ليس للمتبوع"(٦٦)، وفيه وجهان آخران(٦٧) أن يكون " أنت" مبتدأ والعليم خبره أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

وأرجح رأي الأنباري من جواز وقوع الضمير المرفوع "أنت" توكيدًا للكاف طبقًا لمقتضى القاعدة ولأنَّ نيابة ضمائر الرفع عن ضمائر النصب والجر واقعة في باب التوكيد أصلًا، قال سيبويه: "اعلم أنَّ هذه الحروف تقع وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، مثل: مررتُ بك أنتَ، ورأيتك أنتَ"(٦٨) فلا مانع من

الاعتماد على قاعدة الاغتفار لتخريج مسألة وقوع الضمير المرفوع نيابة عن المنصوب أو المجرور.

- وقوع الاسم الظاهر موقع الضمير في جملة الصلة

يقع الاسم الظاهر موقع الضمير العائد إلى الموصول في الصلة ويحل محله كما في قوله تعالى: " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ"(٦٩)، ذهب بعض النحاة إلى أنَّ " ما " في " لَمَا " اسم موصول في محل رفع مبتدأ، وممن ذهب إلى هذا القول الخليل وسيبويه حينما سأله سيبويه عن "ما" في الآية فقال: " ما هاهنا بمنزلة الذي"(٧٠)، وكذلك الأخفش(٧١)، وبهذا الإعراب فإن جملة " ثم جاءكم رسول مصدِّق لما معكم" معطوفة على صلة " ما " ولا بد لها من رابط يربطها بجملة الصلة؛ لذا ذهب ابن هشام إلى أنَّ الرابط هو الاسم الموصول (ما) في قوله: "مُصدِّق لما معكم "، قال: " فكأنه قيل: مُصدِّق له، وقد يضعف هذا لقلته نحو وأنت الذي في رحمة الله أطمع، وقد يرجَّح بأنَّ الثواني يُتسامح فيها كثيرا"(٧٢) فرغم تضعيفه لورود الاسم الظاهر موضع ضمير الغيبة واقتصاره على الشعر إلا أنه عاد ورجَّح ورود ذلك مُعلِّلا بقاعدة الاغتفار.

والاسم الظاهر قد يخلف الضمير فيحل محلَّه، ويصبح الرابطُ هنا الاسم الظاهر، كقول الشاعر(٧٣):

" فيارب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع "

فصلة الموصول وهي جملة "أطمع في رحمة الله" جاء العائد فيها الاسم الظاهر وهو لفظ الجلالة والأصل وأنت الذي في رحمته، وأشار ابن مالك إلى "أن العائد قد يغني عنه قرينة تدل عليه، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله: ..... وأنت الذي في رحمة الله أطمع، أراد وأنت الذي في رحمته أطمع"(٧٤)، وقال في الارتشاف: " ولا بد في الصلة من ضمير يربط الصلة بالموصول، وسمع ما ظاهره الربط بالظاهر، الذي هو

الموصول في المعنى قالوا: أبو سعيد الذي رويت عن الخدري، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف، قال الشاعر:

... ... وأنت الذي في رحمة الله أطمع

يريد رويت عنه، ورأيته، وفي رحمته، ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر و لم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ نحو: زيد قام أبو عمرو، وإذا كانت كنية زيد أبا عمرو فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة"(٧٥)

- العطف بالمعرفة على مميز كم

تمييز "كم" يكون نكرةً دائمًا؛ لأن كم للتنكير وفيما يلي أحكام "كم" وتمييزها (كم) اسم عند جمهور النحاة(٧٦) خلافًا لمن زعم أنها حرف، وكم اسم بسيط عند البصريين ويرى الكوفيون أنه مركب، قال أبو حيان: كم اسم بسيط خلافًا للكسائي والفراء"(٧٧) وقال الفراء: "نرى أن قول العرب:"كم مالك؟" أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، ثم إن الكلام كثر بـ(كم) حتى حذفت الألف من آخرها، فسُكِّنَت ميمُها كما قالوا: (لِمَ قلتَ ذاك) ومعناه (لِمَ قلتَ ذاك، ولما قلتَ ذاك)"(٧٨) وأبطل ابن عصفور هذا الرأي بقوله: "وهو باطل لأنها يدخل عليها حرف الجر وحرف الجر لايدخل على مثله"(٧٩)

و"كم" نوعان: استفهامية: تحتاج لجواب وتمييزها منصوب مثل: كم عالما تخرَّج في دارنا؟ فـ"كم" استفهامية؛ لأنها سُئل بها عند العدد وتحتاج جوابًا، وعالما تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وخبرية: تفيد الإخبار عن الكثرة ولا تحتاج إلى إجابة و تمييزها مجرور مفردًا كان أوجمعًا، نحو قوله تعالى: "وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا"(٨٠)، ونحو: كم عالمٍ أنجبت مصر!، أو كم علماءَ أنجبت مصر!، فالكلمات قرية وعالم و علماء تعرب تمييزًا مجرورًا وعلامة جره الكسرة في (قرية وعالم) والفتحة في (علماء) لأنها ممنوعة من الصرف، ونوع "كم" هنا خبرية، وذهب الجمهور إلى أنَّ مميز كم الخبرية يأتي

مجرورًا ومفردًا أو جمعًا، وعللوا ذلك "بأن (كم) للتنكير، فصار مميزه كمميز العدد الكثير، وهو المائة والألف"[٨١] ومميز كم الاستفهامية يأتي مفردًا، قال الزجاجي: " و"كم" اسم مبهم فلا بدَّ له من تمييز، وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب وتمييز الخبرية مخفوض، ويكون مفردًا وجمعًا"[٨٢] ومميز كم الاستفهامية لا يأتي إلا مفردًا منصوبًا كقولك كم كتابًا قرأتَ؟ ولا يجوز جره إلا إذا سُبِق كم بحرف جر كما أجازه الزجاجي "وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إضمار "من" بشرط أن يتقدم على "كم" حرف جر، نحو قولك: بكم درهمٍ اشتريت ثوبك؟، وجعل حرف الجر ينوب مناب "مِن"[٨٣] ورغم الخلاف في أصل كم إلا أني أرجح رأي جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه من اسمية كم بدليل دخول حرف الجر عليه، وإلى أنها بسيطة وليست مركبة.

ويجوز العطف على مميز كم النكرة بمعطوف معرفة، سواءً كانت استفهامية أو خبرية، "فأما كم الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب، وأما الخبرية، فلأنها كناية عن عدد مبهم ومعدود أيضًا "[٨٤]، ولكن ورد عن العرب كم شاة وسخلتها، وكم ناقة وفصيلها، وخرَّج النحاة هذين على مذهبين، الأول: " أنَّ تأويلها وسخلة لها، وفصيلًا لها كما قالوا رب رجل وأخيه، والمعنى وأخ له "[٨٥] وبذلك التأويل يتضح أن " المعطوف أيضًا نكرة "[٨٦]، والثاني لأنه " يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع "[٨٧] وأرجح المذهب الثاني؛ لأنه بعيد عن التأويل كما في المذهب الأول، ووجود القاعدة أقوى من التأويل؛ لأن التأويل لا قاعدة له.

خاتمة البحث

وخلاصة القول، إنَّ قاعدة " يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل" قاعدة أصيلة في النحو العربي أغنت النحاة عن كثرة الخلاف؛ لأنها رجحت بين كثير من المسائل الخلافية في كثير من أبواب النحو، مثل باب التوابع على سبيل المثال؛ لأنهم طبقوها على البدل والنعت والعطف، وغير ذلك من أبواب النحو؛ لذا لا بد من الرجوع

إليها والأخذ بها؛ وهذا أفضل من التأويل في كثير من المسائل إذ التأويل ضعيف في وجود القاعدة والقاعدة يُخرَّج عليها أما التأويل ليس له قاعدة للتخريج عليها.

قائمة المصادر والمراجع

١. البيان في غريب إعراب القرءان لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبدالحميد طه نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ ه - ١٩٨٠م.

٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق محمد باسل عيون السود، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م

٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م

٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق محمد كامل بركات، نشر دار الكاتب العربي، القاهرة، سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي ت/ د.رجب عثمان، نشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى،القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه الانتصاف من الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ت.محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، صيدا – بيروت، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

٧. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م

٨. الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج، تحقيق .د/عبدالحسن الفتلي، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، بيروت – لبنان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م

٩. التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» لمؤلفه محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر الدار التونسية للنشر – تونس، ١٤٠٤ه - ١٩٨٤ م

١٠. التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار المعارف الجامعية، الطبعة الثانية، القاهرة – الإسكندرية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م
١١. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي تحقيق. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م
١٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني تحقيق. محمد على النجار، الناشر دار الكتب المصرية مطبغة الآداب والمؤيد، الطبعة الثالثة، مصر، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م
١٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور، نشر دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
١٤. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي تحقيق .عدنان درويس و محمد المصري، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م
١٥. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق. محمد كامل بركات، نشر دار الفكر، الطبعة الأولى ،دمشق ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م
١٦. المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق. محمد عبدالخالق عضيمة، نشر وزارة الأوقاف – لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م
١٧. النحو العربي، د. إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى ، مصر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
١٨. النحو الوافي، د. عباس حسن، نشر دار المعارف، الطبعة الثالثة، مصر، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٣م
١٩. إعراب القرءان، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د/ عبدالمنعم خليل إبراهيم، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
٢٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، نشر دار السلام، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

٢١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن عفيفي الباجوري الشيخ الخضري تحقيق يوسف الشيخ محمد، نشر دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
٢٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن على الصبان، تحقيق. طه عبد الرؤوف سعد، نشر المكتبة التوفيقية، الطبعة الأولى، مصر ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م
٢٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق. عبدالسلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، القاهرة ١٤١٨هـ ١٩٩٧م
٢٤. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، تحقيق. د/محمد حسين، نشر مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م
٢٥. ديوان أبي دواد الإيادي، تحقيق . أنوار محمد الصالحي وأحمد هاشم السامرائي، نشر دار العصماء،الطبعة الأولى، دمشق – سورية ١٤٣١هـ -٢٠١٠م
٢٦. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل الهمداني المصري، تحقيق. محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر دار التراث الطبعة العشرون، مصر، ١٤٠٠هـ _١٩٨٠م
٢٧. شرح التسهيل لابن مالك، جمال الدين الأندلسي تحقيق د. عبدالرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، نشر دار هجر، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م
٢٨. شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق. د/ محمد باسل عيون السود، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م
٢٩. شرح التصريح على التوضيح، أحمد بن محمد بن خلكان شمس الدين، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
٣٠. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق.حسن بن محمد الحفظي و يحيى بشير مصطفى، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الاولى، السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٦٦م
٣١. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد محمد حسن شراب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م

٣٢. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش الموصلي، تحقيق إميل بديع يعقوب، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٢٢هـــــ - ٢٠٠١م
٣٣. شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق. فواز الشعار، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ١٤١٩ هـــ - ١٩٩٨م
٣٤. شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تحقيق. أحمد ظافر كوجان، نشر لجنة التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٣٨٦هـــ - ١٩٦٦م
٣٥. كتاب سيبويه، سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، تحقيق د/ عبدالسلام هارون، نشر مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٤٠٨هـــــ -١٩٨٨م
٣٦. كتاب شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام، بشير يموت، المكتبة الأهلية، الطبعة الأولى، بيروت،١٣٥٣هـــ- ١٩٣٤م
٣٧. معاني القرءان، الفراء يحيى بن زياد، تحقيق.أحمد يوسف نجاتي- محمد على النجار، نشر دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٧٢هـــ- ١٩٥٥م
٣٨. معاني القرءان وإعرابه، الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تحقيق. عبدالجليل عبده شلبي، نشر عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤٠٨ هـــ - ١٩٨٨م
٣٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ عبداللطيف محمد الخطيب، نشر المجلس الوطني للثقافة والفنون، الطبعة الأولى،الكويت، ١٤٢١هـــــ-٢٠٠٠م
٤٠. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق. عبدالسلام هارون و عبدالعال سالم مكرم، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٤١٣هـــ - ١٩٩٢م

الهوامش والإحالات :

(١) انظر الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ١٠٥٦
(٢) انظر شرح التسهيل ٣٧١/٣
(٣) انظر مغني اللبيب ٦٩٩/٦

(٤) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٩٤/٢ فقال"للتسامح في التابع"

(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣٦٧/٢

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٢٧/١

(٧) انظر رأيه في همع الهوامع ١٧٩/٤

(٨) انظر شرح التصريح والتوضيح ٤٠١/٢

(٩) شرح الرضي ٩١٢/١ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٤٣٨/٢

(١٠) انظر المغني ٣٥٦/١ والتصريح على التوضيح ١٨٧/٢

(١١) الأشباه والنظائر في النحو ٤٤٤/٢

(١٢) الكليات لأبي البقاء الكفوي ص ١٠٥٦

(١٣) انظر الكتاب ١٦١/٢ وشرح المفصل لابن يعيش٤٨٢/٤ وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٠١٨/٦ والجنى الداني ص٤٣٨

(١٤) ذهب إليه الأخفش وابن الطراوة والرضي في شرح الكافية ١١٥٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٦/٢

(١٥) مجرور رب إما ظاهر وإما مضمر انظر الجنى الداني ص٤٤٨ وشرح المفصل ٤٨٣/٤

(١٦) مغني اللبيب٣٢٧/٢-٣٢٨

(١٧) البيت من الخفيف لأبي دواد الإيادي انظر ديوانه ص٩٩ وخزانة الادب ٥٨٨/٩ وورد البيت في الجنى الداني بجر الجامل ص٤٤٨

(١٨) الجنى الداني ص٤٤٩

(١٩) ذهب إلى وجوب وصف مجرور ربَّ المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين وذهب إلى عدم الوجوب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف وهو ظاهر مذهب سيبويه ، انظر رأيهم في الجنى الداني ص٤٥٠ والارتشاف ص١٧٤١

(٢٠) الجنى الداني ص٤٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٣/٤

(٢١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٩/٣

(٢٢) البيت من الكامل لهند بنت عتبة أم معاوية انظر كتاب شاعرات العرب في الجاهلية والإسلام ص١٢٩ و شرح شواهد المغني ٤١٠/١

(٢٣) الجنى الداني ص٤٤٩

(٢٤) انظر الارتشاف ١٧٤٨ وشرح المفصل ٤٨٤/٤

(٢٥) انظر رأيه في الجنى الداني ص٤٥٠ وشرح الأشموني ١٢٩/٢

(٢٦) انظر شرح المفصل ٤٨٤/٤ والجنى الداني ص٤٥٠

(٢٧) انظر شرح الجمل ٥٠٤/١ والجنى الداني ص٤٥٠

(٢٨) انظر الجنى الداني ص٤٤٩

(٢٩) انظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٠٤٠/٦

(٣٠) انظر الكتاب ٥٤/٢-٥٥

٣١ الطلاق /٤

٣٢ حاشية الصبان ٣٤٠/١

(٣٣) انظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٧٤٩/٦

(٣٤) انظر رأيه في شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٧٤٩/٦

(٣٥) السابق

(٣٦) من الكامل انظر ديوان الأعشى ص٢٩ ، وشرح ابن عقيل ١١٩/٣ وشرح الشواهد الشعرية ٢٣٦/٢

(٣٧) االنظر الكتاب ١٨٢/١-١٨٣

(٣٨) شرح الرضي على الكافية ٩١٢/١

(٣٩) شرح التسهيل لناظر الجيش ٢٧٦١/٦

(٤٠) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٦/١

(٤١) انظر المقتضب للمبرد ٤٩/٢

(٤٢) الشعراء : ٤

(٤٣) انظر معاني القرءان وإعرابه للزجاج ٨٢/٤

(٤٤) انظر التحرير والتنوير ٩٥/١٩

(٤٥) انظر التسهيل ص ٥-٦

(٤٦) انظر الصحاح ٧٧/١

(٤٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٠/١

(٤٨) انظر الارتشاف ٢٠٣٣/٤

(٤٩) انظر شرح التسهيل ٣٠/١

(٥٠) الكوثر: ١

(٥١) هود: ٩٨

(٥٢) فاطر :٤١

(٥٣) انظر الارتشاف ٢٠٣٣/٤

(٥٤) انظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٧/١

(٥٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/٥

(٥٦) انظر الخصائص لابن جني ١٠٥/٣

(٥٧) انظر السابق

(٥٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٥

(٥٩) انظر النحو الوافي لعباس حسن ٥٤/١

(٦٠) الإسراء /٧

(٦١) التوبة /٣٣

(٦٢) النساء/٩٠

(٦٣) انظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٢١٨/١ و الأفعال في القرءان الكريم لعبدالحميد مصطفى السيد ١٨/١

(٦٤) البقرة : ٣٢

(٦٥) انظر إعراب القرءان لأبي جعفر النحاس ٤٤/١

(٦٦) انظر البيان في غريب القرءان لأبي البركات الأنباري ٧٣/١

(٦٧) المصدر السابق والدر المصون ٢٦٧/١

(٦٨) انظر الكتاب ٣٨٥/٢

(٦٩) آل عمران : ٨١

(٧٠) انظر الكتاب ١٠٧/١

(٧١) انظر معاني القرءان ٢٢٥/١

(٧٢) انظر مغني اللبيب ١٥٧/٣-١٥٨

(٧٣) هذا عجز بيت وصدره : فيارب ليلى أنت في كل موطن والبيت من الطويل منسوب لمجنون بني عامر في شواهد المغني للسيوطي والشاهد أتى بالاسم الظاهر بدلا من الضمير في رحمة الله أي في رحمته٥٥٩/٢ والدرر اللوامع ١٦٥/١ وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/١

(٧٤) انظر شرح التسهيل ١٨٦/١

(٧٥) ارتشاف الضرب ٩٩٨/٢-٩٩٩

(٧٦) انظر المساعد ١٠٦/٢

(٧٧) انظر ارتشاف الضرب ٧٧٦/٢ وانظر رأي الكسائي في المساعد ١٠٦/٢

(٧٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٥/١_ ومعاني القرءان للفراء ٤٦٦/١

(٧٩) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤١/٢

(٨٠) الأعراف: ٤

(٨١) انظر المقتضب ٦٥/٣ وشرح الرضي ٣٨٥/٢

(٨٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤١/٢

(٨٣) انظر السابق ١٤٦/٢-١٤٧

(٨٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣٩٣/٢-٣٩٤

(٨٥) انظر أصول النحو لابن السراج ٣٢٤/١

(٨٦) انظر شرح الكافية ٣٩٤/٢

(٨٧) انظر السابق